



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق

موجهة لطلبة سنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية

د. سميدة جديدي

2023/2022

أولاً: مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي:

الاقتصاد الكلي هو أحد فروع علم الاقتصاد ويختص بدراسة الظواهر الكلية وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل الوطني، المستوى العام للأسعار، عرض النقود، العمالة....

وتهتم النظرية الاقتصادية بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية من أجل تفسيرها وتقديم الإجابات اللازمة بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرارات المناسبة ويمكن تقسيمها منهجياً إلى:

● **النظرية الاقتصادية الجزئية:** تتناول بالدراسة والتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية كالأفراد على حداد دراسة سلوك المستهلك، المنتج، السعر...

● **النظرية الاقتصادية الكلية:** وتهتم بالعرض الكلي والطلب الكلي فهي تتسم بالشمول وتحليل العلاقات على المستوى الكلي.

ويستخدم في التحليل الاقتصادي الكلي عدد من الأدوات التي تساعد على تحليل الظواهر وتفسيرها ولذلك سوف نذكر بعض التعاريف والاصطلاحات المستخدمة في التحليل الكلي:

● **النموذج الاقتصادي الكلي** هو عبارة عن تمثيل للعلاقات بين المتغيرات الكلية بشكل واضح ودقيق باستخدام المعادلات الرياضية من خلال حصر أهم العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، فإذا أخذنا دالة الإنتاج على سبيل المثال فيمكن تعريفها كما يلي:

$$Q = f(K, L)$$

حيث نقوم بالتركيز على عاملي العمل ورأس المال كمحددات رئيسية لكمية الناتج.

● **المعادلات السلوكية:** بافتراض أن الدخل يؤثر في قرارات الأفراد الاستهلاكية فهذا يعني أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل لذا فإن دالة الاستهلاك تسمى المعادلة السلوكية.

$$C = a + by$$

● **المعادلات التعريفية** هي التي تعرف متغيراً باستعمال متغيرات أخرى. مثال يمكن تعريف الدخل الوطني بالمعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

● **المتغيرات:** وتنقسم إلى متغيرات داخلية تتحدد قيمتها من داخل النموذج وهي تتأثر بالمتغيرات الخارجية ومتغيرات خارجية تتحدد قيمتها من خارج النموذج ولا تتأثر بالمتغيرات الداخلية لكنها تؤثر فيها.

ثانيا: افتراضات النموذج الاقتصادي الكلاسيكي

- ✓ العرض يخلق الطلب (قانون المنافذ أو قانون ساي) أي أن انتاج السلع والخدمات يخلق دخولا ذات أهمية متساوية بحيث لا يمكن أن يوجد فائض في الإنتاج أو نقص في الاستهلاك.
- ✓ ليس للنقود أي دور سوى أنها وسيلة للتبادل
- ✓ يوجد حالة واحدة للتوازن هي التوازن في حالة التشغيل التام
- ✓ اليد الخفية: فالعمل الحر للأسواق يعمل على الاستقرار التلقائي للنظام الاقتصادي ويؤدي الى التوازن في التشغيل التام بدون تضخم، كما أن تدخل الحكومة قد يؤدي الى عرقلة عمل هذا الميكانيزم
- ✓ افتراض حالة المنافسة التامة

ثالثا: افتراضات النموذج الاقتصادي الكينزي

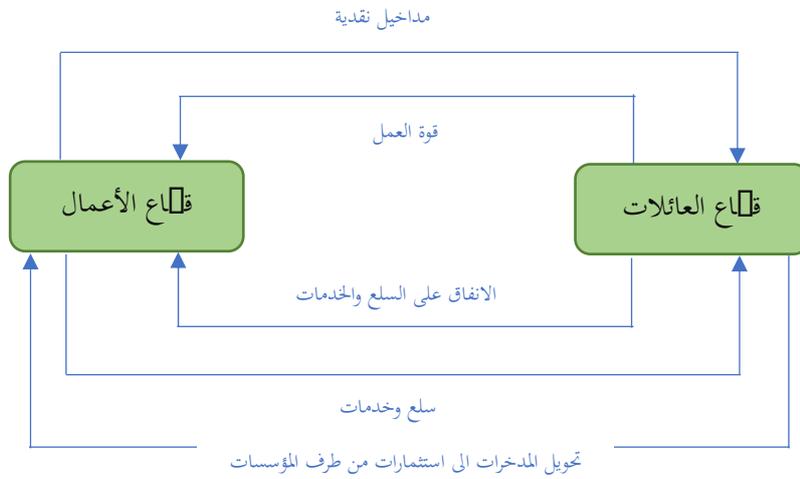
- ✓ التوازن الاقتصادي لا يحقق حتما تشغيليا كاملا مما يؤدي الى احتمال ظهور توازن يصحبه نقصان في التشغيل
- ✓ للنقود دور حيوي في الاقتصاد وتطلب لأغراض التبادل والمضاربة والاحتياط
- ✓ لمعدلات الفائدة دور مهم في تحديد مستويات الإنتاج وذلك من خلال التأثير على الطلب الاستثماري
- ✓ سياسة الدولة لها دور أساسي في تحقيق توازن النشاط الاقتصادي عبر انتهاج سياسات مالية ونقدية لتصحيح الاختلالات
- ✓ عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج.

رابعاً: التوازن في النموذج الكينزي البسيط لاقتصاد مغلق:

يحدث التوازن في الاقتصاد عندما يتساوى العرض والطلب أو عندما تتساوى الموارد والاستخدامات.

1- التوازن في نموذج من قطاعين:

بافتراض وجود قطاعين في الاقتصاد هما قطاع العائلات وقطاع الأعمال، حيث تقوم المؤسسات بطلب قوة العمل من العائلات مقابل دخل تقدمه لهم، وتستهلك العائلات منتجات المؤسسات وتدفع مقابل أسعار السلع المستهلكة لتلك المؤسسات، وعليه يكون محط التدفقات وفق هذا النموذج كم يوضحه المخطط التالي:



1-1 القطاعات والمعادلات المشكلة للنموذج:

القطاع العائلي:

✓ المعادلة السلوكية للاستهلاك:

$$C = a + by_d$$

حيث:

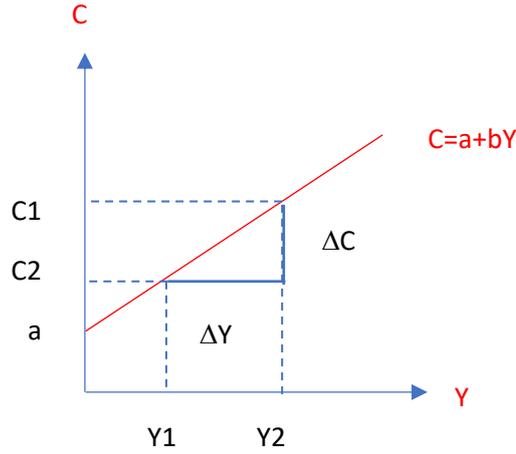
y_d هو الدخل المتاح أو الدخل التصرفي وهو الدخل بعد اقتطاع الضرائب وإضافة التحويلات

$$Y_d = Y - T + R$$

a يمثل الاستهلاك التلقائي و b يمثل الميل الحدي للاستهلاك وهو التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل

$$b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

الشكل البياني لدالة الاستهلاك:



✓ المعادلة السلوكية للاادخار:

$$S = -a + sy_d$$

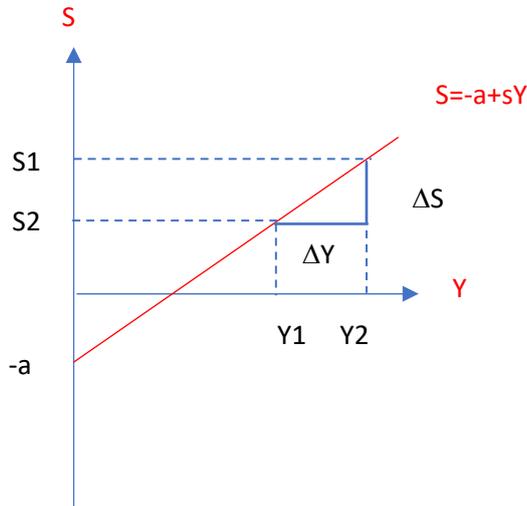
$a-$ يمثل الادخار الذي لا يتبع الدخل s يمثل الميل الحدي للاادخار ورياضيا يمثل ميل الخط المستقيم الممثل لدالة الادخار، وهو يساوي التغير في الادخار على التغير في الدخل

$$s = \frac{\Delta S}{\Delta y}$$

لدينا مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاادخار يساوي الواحد وعليه فإن:

$$s = 1 - b$$

الشكل البياني لدالة الادخار:



قلم الأعمال وفقا للنموذج الكينزي فإن الاستثمار دالة متناقصة لسعر الفائدة ودالة متزايدة للدخل الوطني

$$I = f(i, y)$$

ويمكن اعتبار الاستثمار متغير خارجي يكتب بالصيغة التالية

$$I=I_0$$

أو دالة تابعة للدخل ويكتب كما يلي

$$I=I_0+dY$$

حيث I_0 يمثل الاستثمار المستقل و d يمثل معدل الاستثمار

2-1 إيجاد الدخل في التوازن:

طريقة القلم الكلي والعرض الكلي:

$$AS=AD$$

$$Y= C+I$$

$$Y= a+bY+I_0$$

$$Y-bY = a+ I_0$$

$$Y(1-b) =a+ I_0$$

$$Y * = \frac{1}{1-b} (a + I_0)$$

طريقة التسرب (الموارد) والحقن (الاستخدامات):

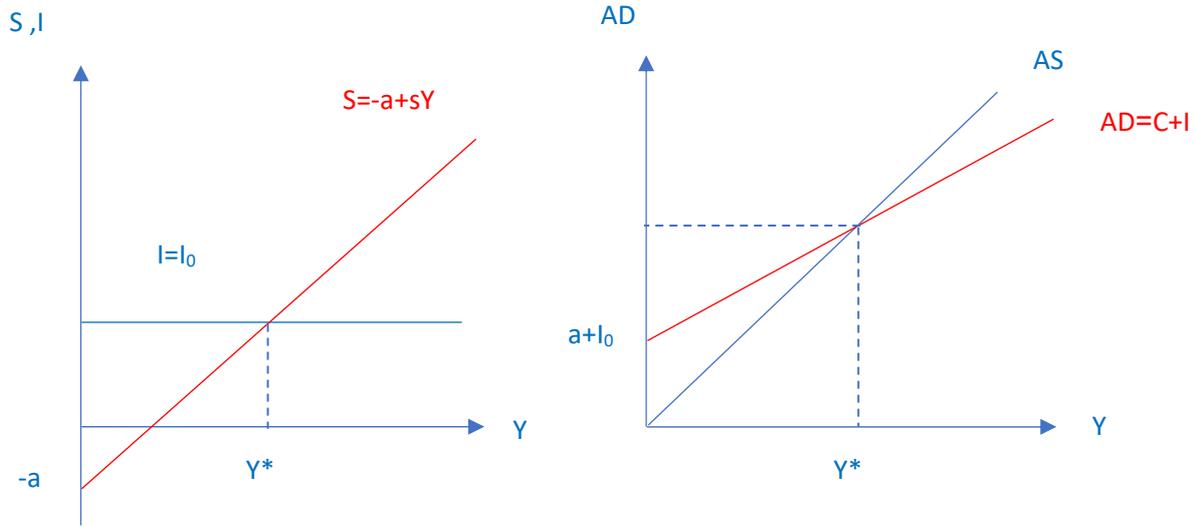
$$I = S$$

$$I_0 = -a+s Y$$

$$s Y =a+ I_0$$

$$Y * = \frac{1}{s} (a + I_0)$$

التمثيل البياني للتوازن في اقتصاد يتكون من قِطاعاتين بطريقة تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي وطريقة تساوي الادخار والاستثمار:



1-3 التغيير في الانفاق المستقل وأثره على الدخل:

لنفرض أن الانفاق المستقل (الاستهلاك المستقل أو الاستثمار المستقل) قد تغير بقيمة مقدارها ΔA وهو ما سيؤدي الى تغير الدخل بمقدار ΔY والتي يمكننا حسابها كالتالي:

$$Y^*_1 = \frac{1}{1-b} A \dots\dots\dots 1$$

$$Y^*_2 = \frac{1}{1-b} [A + \Delta A] \dots\dots\dots 2$$

ب طرح المعادلة 1 من المعادلة 2 نحصل على التغيير في الدخل بعد زيادة الانفاق المستقل:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta A$$

فالتغير في الدخل يساوي قيمة التغير في الانفاق المستقل ΔA مضروبة في مضاعف الانفاق المستقل $\frac{1}{1-b}$

مضاعف الاستهلاك التلقائي:

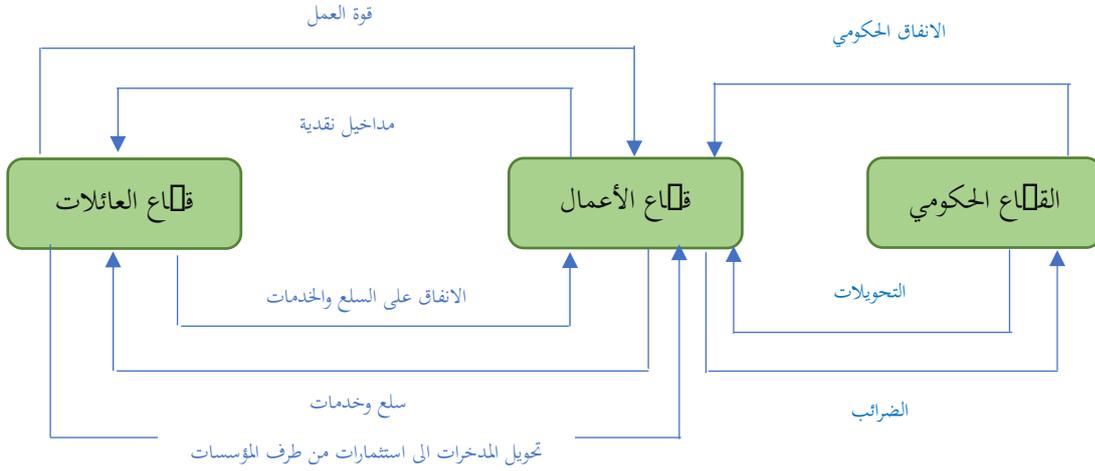
$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta a$$

مضاعف الاستثمار المستقل:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta I_0$$

2- التوازن في نموذج من ثلاث قطاعات:

بدخول الحكومة كطرف في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية وهي الضرائب، التحويلات والانفاق الحكومي يتأثر مستوى الدخل الوطني ومنه باقي المتغيرات، ويمكن تمثيل حلقة التدفق الدائري في نموذج من ثلاث قطاعات كما يوضحه المخطط التالي:



2-1 القطاعات والمعادلات المشكلة للنموذج:

القطاع العائلي:

✓ المعادلة السلوكية للاستهلاك:

$$C = a + by_d$$

✓ المعادلة السلوكية للادخار:

$$S = -a + sy_d$$

قطاع الأعمال: يمكن اعتبار الاستثمار متغير خارجي يكتب بالصيغة التالية

$$I = I_0$$

أو دالة تابعة للدخل ويكتب كما يلي

$$I = I_0 + dY$$

القطاع الحكومي:

✓ المعادلة السلوكية للضرائب:

يمكن أن تكون الضرائب مستقلة عن الدخل وتكتب من الشكل:

$$T = T_0$$

أو دالة تابعة للدخل وتكون بالصيغة التالية :

$$T=T_0+Ty$$

✓ الانفاق الحكومي: نفترض أن الانفاق الحكومي مستقل عن الدخل:

$$G=G_0$$

✓ التحويلات الحكومية: نفترض أن التحويلات مستقلة عن الدخل

$$R=R_0$$

2-2 إيجاد الدخل في التوازن:

طريقة المثلث الكلي والعرض الكلي:

$$AS=AD$$

$$Y= C+I+G$$

$$Y= a+b(Y-(T_0+ty)+R_0)+I_0+G_0$$

$$Y= a+bY-bT_0-bty+bR_0+I_0+G_0$$

$$Y-bY+btY =a+ I_0+G_0- bT_0+bR_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt} (a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

طريقة التسرب (الموارد) والحقن (الاستخدامات):

$$I+G+R = S+T$$

$$I_0+G_0+R_0 = -a+sY_d+T_0+tY$$

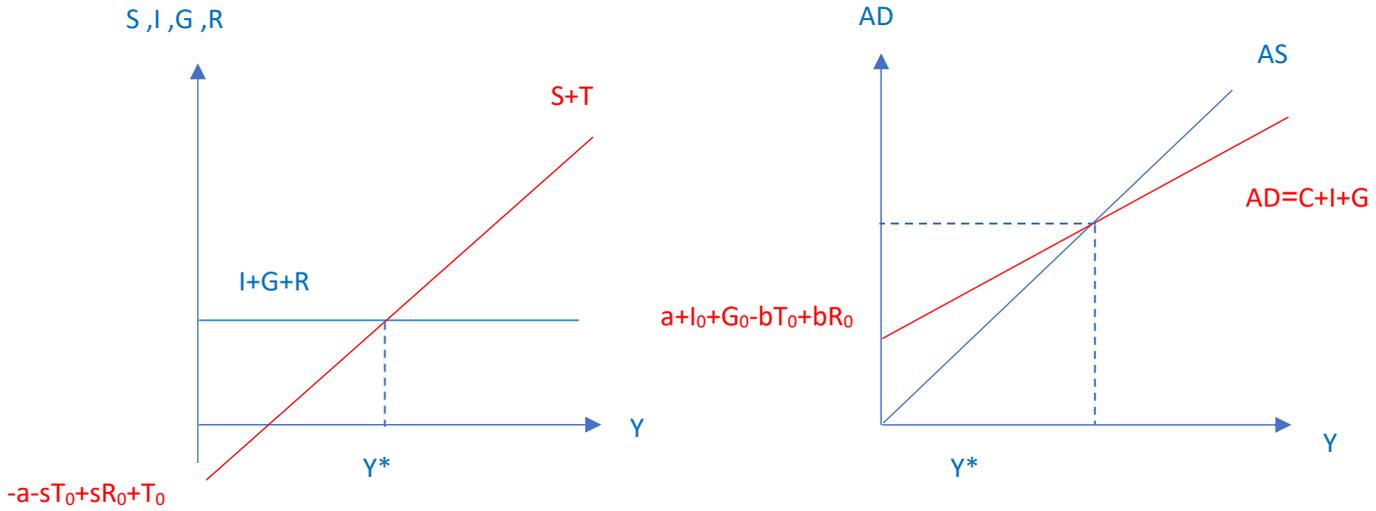
$$I_0+G_0+R_0 = -a+s(Y-T_0-tY+R_0)+T_0+tY$$

$$I_0+G_0+R_0 = -a+sY-sT_0-stY+sR_0+T_0+tY$$

$$Y(s-st+t)=a+ I_0+G_0+R_0-T_0+sT_0-sR_0$$

$$Y^* = \frac{1}{s-st+t} (a + I_0 + G_0 + R_0 - T_0 + sT_0 - sR_0)$$

التمثيل البياني للتوازن في اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات بطريقة تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي وطريقة تساوي الادخار والاستثمار:



3-2 التغير في الانفاق المستقل وأثره على الدخل:

على افتراض أن الضرائب مرتبطة بالدخل فإن التغير في الدخل الناتج عن التغير في الانفاق المستقل يكون كالتالي:

مضاعف الاستهلاك التلقائي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt} \Delta a$$

مضاعف الاستثمار المستقل:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt} \Delta I_0$$

مضاعف الانفاق الحكومي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt} \Delta I_0$$

مضاعف الضرائب:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1 - b + bt} \Delta I_0$$

مضاعف التحويلات:

$$\Delta Y = \frac{b}{1 - b + bt} \Delta I_0$$

3- السياسات المالية:

- تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الضرائب من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة كمعالجة البطالة أو التضخم. وتمثل أدوات السياسة المالية في:
- ✓ الإنفاق الحكومي: تقوم الحكومة بتقليل الانفاق الحكومي عند تطبيق سياسة مالية انكماشية والعكس في حالة انتهاج سياسة مالية توسعية.
 - ✓ الضرائب: يتم رفع معدلات الضريبة عند انتهاج سياسة مالية انكماشية والعكس في حالة السياسة المالية التوسعية.
 - ✓ التحويلات الحكومية: تقوم الحكومة بزيادة التحويلات في حالة انتهاج سياسة مالية توسعية والعكس في حالة السياسة المالية الانكماشية حيث يتم خفض التحويلات الحكومية.